الأمم المتحدة

A/75/340

الجمعية العامة

Distr.: General
9 September 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 76 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

المحيطات وقانون البحار

المحيطات وقانون البحار

تقرير الأمين العام**

موجز

هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2019 إلى 31 آب/أغسطس 2020، مقدم عملا بالفقرة 364 من قرار الجمعية العامة 19/74، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن التطورات والمسائل المتصلة بشؤون المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك تنفيذ ذلك القرار، لتنظر فيه في دورتها الخامسة والسبعين. وهو مقدم أيضا إلى الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، عملا بالمادة 319 من الاتفاقية. ويتضمن هذا التقرير معلومات عن أهم التطورات الأخيرة ذات الصلة بشؤون المحيطات وقانون البحار، ولا سيما في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها، وكذلك داخل الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية.

* A/75/150.

** يتضمن هذا التقرير موجزا لأهم التطورات الأخيرة وأجزاء مختارة من مساهمات الوكالات والبرامج والهيئات ذات الصلة. وبسبب الحدود المفروضة على عدد كلمات التقارير الصادرة بتكليف من الجمعية العامة، تتوافر نسخة مسبقة غير محررة من التقرير، مشفوعة بحواشٍ شاملة، في الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على الرابط التالي: www.un.org/depts/los/general_assembly/general_assembly_reports.htm.

20-11684 (A) 210920 300920

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - في ظل الظروف الحالية العصيبة وغير المسبوقة المرتبطة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، نستحضر الدور الرئيسي الذي تؤديه المحيطات في صحتنا ورفاهنا وحياتنا اليومية، فهي توفر لنا معظم الأكسجين الذي نتنفسه، والمواد الغذائية والأدوية الأساسية، وتمثل روابط حيوية للتجارة والنقل ومصدراً للقيم الثقافية والتراث. والمحيطات جزء حيوي من النظام المناخي، وهي بالغة الأهمية لتنظيم الهواء والماء ودرجة الحرارة. والكائنات الحية المكتشفة في أعماق المحيطات ستؤدي دوراً رئيسيا في جهود البحث عن حلول للأزمة الحالية التي تواجهها البشرية.

2 - غير أن صحة المحيطات لا تزال في تدهور. ولا تزال النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية تتأثر سلباً بالضغوط المتعددة والتراكمية الناجمة عن الأنشطة البشرية، بما في ذلك صيد الأسماك والنقل البحري والتعدين والسياحة وغير ذلك من الصناعات، فضلاً عن الآثار المرتبطة بتغير المناخ. وما زال للتلوث واحترار المحيطات والتحمض آثارٌ سلبية على عمل النظم الإيكولوجية البحرية والتنوع البيولوجي البحري، مع ما يقابل ذلك من آثار على الدول الساحلية المنخفضة والدول الجزرية الصغيرة النامية والمدن والمجتمعات المحلية الساحلية التي ترتبط حياتها اليومية بالمحيطات.

3 - وقد أحدثت جائحة كوفيد-19 آثاراً مدمرة في جميع أنحاء العالم، وتضررت بسببها بشكل كبير وتيرة التقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة وغاياته العشر التي كان من المتوقع أن يتحقق بعضها في عام 2020.

4 - وفي الوقت الذي يبذل فيه المجتمع الدولي جهوده من أجل وضع حد لهذه الجائحة والتعافي منها بشكل أفضل[1]، تتوفر أمامه الفرصة وتقع على عاتقه المسؤولية لتصحيح علاقة البشرية بعالم الطبيعة، بما في ذلك البحار والمحيطات في العالم.

5 - ولا تزال اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الإطارَ القانوني لجميع الجهود والأنشطة في هذا الصدد، فهي "دستور المحيطات" في العالم.

6 - ويقدم هذا التقرير موجزاً للأنشطة والتطورات المتعلقة بشؤون المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك ما اضطلعت به كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية فيما يتصل بقرار الجمعية العامة 19/74. والغرض من التقرير هو مساعدة الجمعية العامة في نظرها واستعراضها السنويين للأنشطة والتطورات المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار. وينبغي قراءة التقرير بالاقتران مع التقارير الأخرى ذات الصلة بالمحيطات وقانون البحار التي أصدرتها الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. وينبغي أيضا قراءته بالاقتران مع المساهمات الأكثر تفصيلا المقدمة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها وهيئاتها ومن سائر المنظمات الحكومية الدولية[2].

(1) انظر www.un.org/en/coronavirus/un-response.

(2) جميع المساهمات متاحة على الرابط التالي: www.un.org/depts/los/general_assembly/contributions75.htm.

ثانيا - أثر جائحة كوفيد-19 على المسائل المتصلة بالمحيطات

7 - تسببت جائحة كوفيد-19 في عواقب صحية واقتصادية واجتماعية مدمرة على الصعيد العالمي، منها تعطيل الإنتاج وسلاسل الإمداد وسلاسل القيمة العالمية. وتضررت العديد من قطاعات الاقتصاد الأزرق تضرراً شديداً، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

8 - وسُجل تراجع كبير في النقل البحري الدولي، الذي يمثل 80 في المائة تقريبا من حجم التجارة العالمية. ومع انتشار فرض القيود على السفر الدولي، تراجعت السياحة البحرية والساحلية أيضا تراجعا كبيرا. وعلى الرغم من تباين الآثار على قطاع مصائد الأسماك من بلد إلى آخر، فقد انخفض الطلب على منتجات مصائد الأسماك وإنتاجها وعرضها بوجه عام، كما انخفضت أسعار منتجات مصائد الأسماك البحرية ومنتجات تربية الأحياء المائية. وانخفض طلب المستهلكين بسبب إغلاق المطاعم والفنادق، في حين تضررت سلاسل القيمة بسبب إلغاء الرحلات الجوية وتعطيل الطرق التجارية واحتمال زيادة نطاق التدابير الصحية. وأثرت التحديات المرتبطة بالامتثال لمتطلبات التباعد البدني أيضاً على تشغيل السفن، لا سيما السفن الساحلية الصغيرة. وزادت درجة الاعتماد على الكابلات المغمورة، التي تستوعب حوالي 99 في المائة من حركة الإنترنت في العالم، بنسبة 25 إلى 50 في المائة تقريبا، بالتزامن مع اتساع نطاق استخدامها في الاتصالات والتجارة والعمل عن بعد، والتطبيب عن بعد، والتعليم عن بعد.

9 - وكان أثر الجائحة على البحارة والصيادين أثراً شديداً. فلم يتمكن من العمل كثير من صيادي الأسماك البالغ عددهم 9,4 ملايين صياد في العالم، والذين يعيش 90 في المائة منهم في البلدان النامية. ومن المتوقع أن تكون الآثار كبيرة على البحارة الذين يعملون في قطاع النقل البحري، البالغ عددهم مليونين. وكثرت الشواغل المتعلقة بالصحة والسلامة، حيث تسبب إغلاق الموانئ والقيود المفروضة على السفر في صعوبات بالنسبة للبحارة الذين يغادرون السفن ويغيرون طواقمهم، والذين يطلبون العلاج الطبي على الساحل ويعادون إلى أوطانهم. وقد أثر تخفيض القدرات وتدابير الإغلاق ومتطلبات الحجر الصحي على جهود الإنقاذ وأدى إلى حالات تأخير في إنزال اللاجئين والمهاجرين الذين يتم إنقاذهم في البحر.

10 - وكانت لانخفاض الأنشطة البشرية آثار إيجابية على أنواع ونظم إيكولوجية بحرية معينة؛ غير أن إعادة توطين الأشخاص وزيادة صيد الكفاف والصيد الحرفي في المناطق الساحلية والمناطق القريبة من الشاطئ أحدثا ضغوطا إضافية على الأرصدة السمكية الضعيفة. وأُفيد عن شواغل تتعلق بالآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 على إدارة الأرصدة السمكية والارتفاع المحتمل في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وذلك بسبب انخفاض أنشطة الرصد والمراقبة والإشراف. ومن المحتمل أن تنجم آثار صحية وبيئية سلبية عن زيادة النفايات الطبية والخطرة والبلاستيكية بسبب كوفيد-19 وما يرتبط به من حالات صحية وإغلاق، وكذلك بسبب انخفاض إعادة التدوير.

11 - وأثرت جائحة كوفيد-19 على تنفيذ برامج العمل المتصلة بالمحيطات. فقد ألغيت اجتماعات ومؤتمرات وحلقات عمل أو تأجلت أو نُظمت في أشكال بديلة. وأرجئ مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2020 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك الدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بوضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، والاجتماع الحادي والعشرين لعملية

الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار. وتأثر أيضاً عمل المحاكم الدولية المعنية بتسوية النزاعات البحرية كما تأثرت أنشطة مختلفة تتعلق ببناء القدرات.

12 - وأدت القيود المفروضة على السفر ومتطلبات التباعد البدني إلى تعطيل إجراء الدراسات الاستقصائية لجمع البيانات وتوفير المعلومات لواضعي السياسات. ومن شأن تحويل مسار الموارد إلى جهود التصدي لأزمة كوفيد-19 والتعافي منها أن يؤدي إلى انخفاض التمويل المخصص لعلوم المحيطات وأن يؤثر على جهود التخفيف والتكيف في المستقبل.

13 - ومع ذلك، تم تحديد الفرص المتاحة في سياق التصدي لأزمة كوفيد-19، بما في ذلك وضع أطر فعالة ومرنة ومستدامة للإدارة في المستقبل كشرط مسبق أساسي لإدارة المحيطات وتنميتها المستدامة. وتتيح زيادة التفاعلات الإلكترونية فرصاً، بما في ذلك من أجل بناء القدرات وتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات ونشرها.

ثالثا - الإطار القانوني والسياساتي

14 - يتألف النظام القانوني الدولي الذي يحكم جميع الأنشطة في المحيطات والبحار من مجموعة متعددة الجوانب من الصكوك القانونية العالمية والإقليمية والثنائية، وكذلك القوانين واللوائح الوطنية التي اعتُمدت ضمن الإطار القانوني الشامل المنصوص عليه في الاتفاقية، وتكملها مجموعة واسعة من الصكوك غير الملزمة قانونا، بما في ذلك خطة عام 2030، والقرارات السنوية التي تتخذها الجمعية العامة بشأن المحيطات وقانون البحار ومصائد الأسماك المستدامة وتوفر التوجيه في مجال السياسات والالتزامات والأهداف والغايات المتفق عليها دوليا.

15 - وتم الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لبدء نفاذ الاتفاقية في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وكانت تلك مناسبة للاعتراف بالمساهمة البارزة التي تقدمها الاتفاقية في مجال التنمية المستدامة للمحيطات والبحار وتعزيز السلام والأمن والتعاون على الصعيد الدولي، إلى جانب دعوة الدول التي لم تصدق بعدُ على الاتفاقية أو تنضم إليها إلى القيام بذلك، ودعوة جميع الدول الأطراف إلى تقديم الدعم العاجل للتنفيذ الكامل للاتفاقية.

16 - ويجب أن تستمر الجهود الرامية إلى إحراز تقدم نحو المشاركة العالمية في الاتفاقية والاتفاقين المتعلقين بتنفيذها. ففي 31 آب/أغسطس 2020، ظل عدد الأطراف في الاتفاقية وفي الاتفاق بشأن تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 يبلغ 168 و 150 طرفاً على التوالي. وزاد عدد الأطراف في اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، المعتمد في عام 1995 من 90 إلى 91 طرفا.

17 - ويستمر تعزيز الإطار القانوني المنصوص عليه في الاتفاقية من خلال وضع صكوك قانونية وسياساتية إضافية على الصعيدين العالمي والإقليمي، على الرغم من تعثر هذه الجهود بسبب جائحة كوفيد-19. وفي حين تم تأجيل الدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بوضع صك ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج

الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، باشرت رئيسة المؤتمر العمل فيما بين الدورات عن طريق الإنترنت.

18 - واستمرت الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 14. ففي كانون الأول/ديسمبر 2019، أُعيد تصنيف مؤشر الغاية 14-جيم من الهدف 14 من المستوى الثالث إلى المستوى الثاني. وتضم المنهجية المتعلقة بهذا المؤشر عمليةً للإبلاغ الذاتي في شكل استبيان تستكمله الدول، وستعممه شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بوصفها الوكالة الراعية للمؤشر.

19 - وفي الاجتماع التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة لعام 2020 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، الذي عقد في شباط/فبراير 2020، نظرت الوفود في مقترحات مواضيع الحوارات التفاعلية وعناصر إعلان متفق عليه على الصعيد الحكومي الدولي. وتم الانتهاء من وضع الصيغة النهائية للمواضيع الثمانية المخصصة للحوارات التفاعلية، بما في ذلك تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداما مستداما عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في الاتفاقية[3]. وعلى الرغم من تأجيل المؤتمر، فإن الجمعية العامة ستقرر في الوقت المناسب تواريخ جديدة ومواعيد نهائية جديدة لأعماله التحضيرية.

رابعا - المناطق البحرية

20 - على الرغم من الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-19، بما في ذلك حالات التأجيل والتعديلات التشغيلية، فإن الهيئات المنصوص عليها في الاتفاقية، وهي لجنة حدود الجرف القاري والسلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار، ما زالت تسهم في تعزيز اليقين القانوني فيما يتعلق بالمناطق والحدود البحرية.

21 - ومن بين ما اضطلعت به اللجنة من أنشطة، فإنها اعتمدت مجموعتين من التوصيات وقررت إنشاء لجنة فرعية جديدة. وأرجأت اللجنة عقد دورتها الثالثة والخمسين في ضوء جائحة كوفيد-19.

22 - وعملت السلطة الدولية لقاع البحار على تجميع أول تقييم لمؤشرات الأداء فيما يتعلق بخطتها الاستراتيجية لعامي 2019 و 2020. وواصل مجلس السلطة نظره، على سبيل الأولوية، في مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة كجزء من مدونة التعدين، بما في ذلك عن طريق إنشاء ثلاثة أفرقة عاملة غير رسمية. وأرجئ الجزء الثاني من الدورة السادسة والعشرين للسلطة إلى تشرين الأول/أكتوبر 2020، وسيعقد على نطاق مصغر.

23 - وفيما يتعلق بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، شكلت المحكمة دائرة خاصة للنظر *في النزاع المتعلق بتعيين الحدود البحرية بين موريشيوس وملديف في المحيط الهندي (موريشيوس ضد ملديف)* (القضية رقم 28). وعُرضت على هذه المحكمة *قضية السفينة "سان بادري بيو" (رقم 2) (سويسرا ضد نيجيريا)* (القضية رقم 29).

24 - وأرجأت محكمة العدل الدولية جلسة الاستماع العلنية في قضية *تعيين الحدود البحرية في المحيط الهندي (الصومال ضد كينيا)* بناء على طلب كينيا، ومددت المهل الزمنية لتقديم المرافعات في *مطالبة*

(3) يمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالعملية التحضيرية للمؤتمر على الرابط www.un.org/en/conferences/ocean2020.

غواتيمالا بأراض وجزر ومناطق بحرية (غواتيمالا ضد بليز). وبدأت المحكمة مداولاتها عن طريق الفيديو في قضية *قرار التحكيم الصادر في 3 تشرين الأول/أكتوبر 1899 (غيانا ضد فنزويلا)*.

25 - ونظرت المحكمة الدائمة للتحكيم في أربع قضايا مرفوعة في إطار الاتفاقية، ولا تزال ثلاث منها جارية. واختُتم التحكيم في *قضية السفينة Duzgit Integrity (مالطة ضد سان تومي وبرينسيبي)* في 18 كانون الأول/ديسمبر 2019 بإصدار قرار بالتعويض.

26 - وبصفتي وديعا بموجب الاتفاقية، تلقيت عدة ودائع من الدول الأطراف لخرائط و/أو قوائم بالإحداثيات الجغرافية للنقاط المتعلقة بخطوط الأساس والحدود الخارجية للمناطق البحرية.

خامسا - أهمية البعد الإنساني

27 - ترتبط صحة المحيطات ارتباطاً وثيقاً برفاهية جميع الناس. وتعتمد المجتمعات الساحلية وسكانها في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، على وجه الخصوص، على المحيطات ومواردها في مجالات الأمن الغذائي والنقل وسبل العيش والترفيه والتنمية الاقتصادية. وتشكل المحيطات جزءا لا يتجزأ من الممارسات الثقافية والتراثية، والهويات الاجتماعية، والقيم، وأساليب الحياة لدى الكثير من الناس، ولا سيما المجتمعات الساحلية والشعوب الأصلية.

28 - وقد أثرت الضغوط المتعددة والمتراكمة التي تتعرض لها المحيطات تأثيرا مفرطا على أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك على الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والفتيات. وتفاقمت الآثار الإنسانية الحقيقية بسبب جائحة كوفيد-19، التي تعمق أوجه عدم المساواة الموجودة من قبلُ وتكشف عن أوجه الضعف في النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وبالإضافة إلى التهديدات الصحية العامة التي تفرضها الأزمة، تهدد الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقا سبل عيش ملايين الناس، ولا سيما العاملون في البحر والمهاجرون عن طريق البحر، وأمنهم الغذائي ورفاههم.

29 - وواصل المجتمع الدولي بذل الجهود لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في القطاعات المتصلة بالمحيطات، على النحو المتوخى في الهدف 5 من خطة عام 2030. وقدمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الدعم إلى حلقات العمل والاجتماعات الإقليمية التي عززت التكامل بين الجنسين وتمكين المرأة في مجال تربية الأحياء المائية ومصائد الأسماك. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة بوضع توجيهات بشأن التشريعات المتعلقة بمصائد الأسماك الصغيرة النطاق من أجل معالجة قضايا حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في الجهود الرامية إلى مواءمة التشريعات المحلية مع الاتفاقية. وكان موضوع يوم الملاحة البحرية العالمي لعام 2019 هو "تمكين المرأة في الأوساط المعنية بالشؤون البحرية".

30 - وتوجد مخاطر تتمثل في أن تلغي جائحة كوفيد-19 المكاسب التي أُحرزت في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين، مع ما يترتب على ذلك من آثار غير متناسبة على الحياة الاقتصادية والإنتاجية للمرأة. وهكذا يمكن أن تتضخم أوجه عدم المساواة بين الجنسين الموجودة سلفاً في القطاعات المتصلة بالمحيطات، كما في أماكن أخرى. وقد أدت الأزمة إلى تجدد الوعي بضرورة تحقيق المساواة بين الجنسين وتطبيق "منظور المساواة بين الجنسين" في كل من تدابير الطوارئ وجهود الإنعاش الطويلة الأجل بغرض التصدي لعدم المساواة بين الجنسين وبناء عالم أكثر مساواة وقدرة على الصمود.

العمالة في البحر

31 - لا يزال البحارة والصيادون يواجهون ظروف عمل صعبة للغاية في البحر، حيث يظل صيد الأسماك من أخطر المهن في العالم. فظروف العمل الصعبة تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19 وتدابير التصدي ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق بالسلامة الشخصية والصحة، وظروف العمل، وقدرة البحارة والصيادين على الانضمام إلى السفن وتركها، بالإضافة إلى المصاعب الاجتماعية والاقتصادية الأخرى الناشئة عن جائحة كوفيد-19.

32 - وقد أُبلغ عن وجود تحديات محددة فيما يتعلق بعدم كفاية معدات الحماية الشخصية والرعاية الطبية على متن السفن؛ وعدم الحصول على الرعاية الطبية وخدمات الرعاية الاجتماعية على اليابسة؛ وزيادة الإجهاد والعزلة والضغوط الاجتماعية. ويمثل عدم قدرة مُشغِّلي السفن على تغيير طواقمهم نتيجة لجائحة كوفيد-19 التي أدت إلى تمديد فترات مكوثهم على متن السفن، أمراً مثيراً للمشاكل بصفة خاصة. وقد واجه البحارة والصيادون تمديدات أحادية الجانب أو غير قانونية لمدد الخدمة، وحالات عزل طويلة الأمد على متن السفن التي أُمرت بالرسو أو إلقاء مرساتها بعيدا عن الموانئ، وإنهاء العقود من جانب واحد، مع عدم تمكّن البعض من مغادرة سفنهم أو العودة إلى أوطانهم أو التماس المساعدة الطبية العاجلة لهم بسبب القيود المفروضة على السفر. واستمرت حالات التخلي عن البحارة، حيث طرحت بعض التدابير المتخذة من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19 تحديات إضافية أمام تسوية حالات التخلي، وأدت إلى ظهور تحديات جديدة.

33 - ومن الضروري بذل مزيد من الجهود لتنفيذ التزام كل دولة بأن تتخذ بشأن السفن التي ترفع علمها ما يلزم من تدابير لضمان السلامة في البحار فيما يتعلق، ضمن جملة أمور، بتزويد السفن بالطواقم، وظروف العمل، وتدريب الطواقم، مع مراعاة الصكوك الدولية المنطبقة. ومن أجل زيادة معايير السلامة، وبالتالي تحسين ظروف عمل الصيادين ورعايتهم ورفاههم، والمساعدة في مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلَّغ عنه وغير المنظم، وقّعت 48 دولة على إعلان توريمولينوس المتعلق باتفاق كيب تاون لعام 2012 بشأن تنفيذ أحكام بروتوكول توريمولينوس لعام 1993 المتعلق باتفاقية توريمولينوس الدولية لسلامة سفن الصيد لعام 1977 (اتفاق كيب تاون).

34 - وواصلت منظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة وغيرها من الوكالات والهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة تنسيق الإجراءات الرامية إلى كفالة العمل اللائق للبحارة والصيادين فيما بينها ومع الجهات الفاعلة الأخرى في هذا القطاع، بما في ذلك من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19، مما أسفر عن وضع مجموعة كبيرة من الوثائق التوجيهية، والموجزات السياساتية، والتوصيات، والبيانات المشتركة التي توجه الانتباه إلى أوجه ضعف البحارة والصيادين على الخصوص، وإلى اتخاذ إجراءات ملموسة للتخفيف من تلك الآثار.

الهجرة عن طريق البحر

35 - طرحت جائحة كوفيد-19 تحديات جديدة أمام آلاف اللاجئين والمهاجرين الذين يخاطرون بحياتهم بالفعل من خلال القيام برحلات خطيرة عن طريق البحر بهدف الفرار من النزاعات والاضطهاد وغير ذلك من المآسي. وأدت تدابير التصدي للجائحة، بما في ذلك تشديد القيود على الحدود ومتطلبات الحجر الصحي وتناقص قدرات البحث والإنقاذ إلى تأخير عمليات النزول ومنع الدخول. فالنساء والفتيات والأفراد

ذوو الميول الجنسية والهويات الجنسانية المتنوعة الذين يواجهون مخاطر متزايدة من الاتجار والاستغلال والاعتداء يتعرضون إلى تحديات إضافية فيما يتعلق بالحصول على المعلومات واللجوء والحماية.

36 - وفي الفترة من أيلول/سبتمبر 2019 إلى حزيران/يونيه 2020، عبر حوالي 400 71 شخص البحر الأبيض المتوسط صوب أوروبا، ويُعتقد أن 765 شخصاً لقوا حتفهم في البحر. وأفادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن زيادات كبيرة في حالات الرحيل من ليبيا في عام 2020. وفي الوقت نفسه، تضاءلت قدرات الإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط بصورة كبيرة بسبب توقف السفن التي تقوم بالبحث والإنقاذ بدافع إنساني عن الملاحة، وتعليق الأصول البحرية لعملية صوفيا البحرية للقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي، وآثار جائحة كوفيد-19. وأشارت مفوضية حقوق الإنسان إلى وجود شواغل إزاء التقارير التي تفيد بالتقاعس عن تقديم المساعدة للسفن المنكوبة ومنعها من الرسو.

37 - واعتُقل أكثر من 400 8 لاجئ ومهاجر في البحر الأبيض المتوسط وأعيدوا إلى ليبيا خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، على الرغم من نصيحة مفوضية شؤون اللاجئين بالقيام بعكس ذلك بسبب المخاطر الأمنية واحتمال الاحتجاز في ظروف غير آمنة. وبموجب القانون الدولي، لا تعتبر ليبيا مكاناً آمنًا لنزول اللاجئين والمهاجرين الذين يتم إنقاذهم في البحر. ثم إن عمليات الإعادة قد تنتهك مبدأ عدم الإعادة القسرية.

38 - واستمرت أيضا عمليات العبور الخطيرة للوصول إلى ماليزيا في بحر أندمان وخليج البنغال. وبدأ حوالي 300 3 فرد من الروهينغا هذه الرحلات بين كانون الثاني/يناير 2019 وحزيران/يونيه 2020، وتوفي أثناءها أو فُقِد عدد لا يقل عن 170 شخصاً منذ كانون الثاني/يناير 2020. وتم اعتراض بعض السفن أو صدها لمنعها من الوصول إلى الموانئ، مما أدى إلى تقطع السبل بالناس في البحر لعدة أشهر في ظروف بائسة. ودعت مفوضية شؤون اللاجئين، بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى زيادة التنسيق بين الدول لمعالجة تحركات اللاجئين والمهاجرين. وعُقد اجتماع لفرقة العمل المعنية بالتخطيط والتأهب لمباحثات بالي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بهم وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، بهدف معالجة مسألة الحماية في البحر فيما يتعلق بالهجرة غير القانونية.

39 - وعلى الرغم من النزاع المستمر والأزمة الإنسانية وتزايد مخاطر الاستغلال وسوء المعاملة، ما انفك اللاجئون والمهاجرون يسافرون إلى اليمن عن طريق البحر. فقد سافر أكثر من 000 27 شخص من الصومال وجيبوتي في الربع الأول من عام 2020. وعاد أيضا العديد من الصوماليين من اليمن بسبب حالة انعدام الأمن، ولكنهم واجهوا صعوبات أثناء المرور من المعابر البحرية، بما في ذلك انقلاب مراكبهم.

40 - ودعت مفوضية شؤون اللاجئين إلى اتباع نهج فعالة وتعاونية تراعي الحماية في البحث والإنقاذ والنزول، بسبل منها العمل مع الدول الساحلية والمجتمعات المحلية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. وأُطلقت مبادرات لبناء القدرات مع وكالات خفر السواحل الوطنية في إندونيسيا وماليزيا وبنغلاديش.

سادسا - السلامة والأمن البحريان

41 - ما فتئ المجتمع الدولي يعطي الأولوية للسلامة والأمن البحريين نظرا لما تكتسيه الحياة على متن السفن وسبل العيش والتجارة الدولية وأمن الطاقة والاقتصاد العالمي من أهمية حيوية. وبلغت التجارة المنقولة

بحراً، التي تمثل قرابة 80 في المائة من حجم التجارة العالمية، 11 بليون طن في عام 2018، على الرغم من طائفة من الضغوط النزولية.

42 - وكان لجائحة كوفيد-19 أثر كبير على قطاع النقل البحري وعلى البحارة والصيادين، بما في ذلك فيما يتعلق بتنفيذ تدابير السلامة البحرية، مثل عمليات التفتيش والتصديق والتدابير الرامية إلى ضمان الأمن البحري التي تشمل تقييد الخفارة البحرية والإنفاذ. وبُذلت جهود لمعالجة هذه الآثار. وأدت الملاحة الدولية دورا حاسما في توريد السلع الأساسية، بما في ذلك الأغذية والإمدادات الطبية المتصلة بجائحة كوفيد-19.

43 - وواصلت المنظمة البحرية الدولية تقييم إمكانية تطبيق الصكوك على السفن التي تتمتع بخاصية التشغيل الذاتي بدرجات متفاوتة، بوسائل منها النطاق التنظيمي المتعلق بسفن السطح البحرية الذاتية التشغيل. وأُحرز أيضا تقدم في وضع معايير قائمة على الأهداف وتطبيقها في عملية وضع القواعد التي تقوم بها المنظمة البحرية الدولية. وفي 1 كانون الثاني/يناير 2020، بدأ نفاذ المبادئ التوجيهية المنقحة للتحقق من الامتثال لمعايير بناء السفن القائمة على الأهداف بالنسبة لناقلات السوائب وناقلات النفط. واستمر العمل أيضا على وضع تدابير للسفن العاملة في المياه القطبية. واعتمدت تدابير مؤقتة للسلامة فيما يتعلق بالسفن التي لم تصدِّق عليها الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار. وبُذلت أيضا جهود لتحسين سلامة العبّارات المحلية.

44 - وواصلت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تعاونها مع المنظمة البحرية الدولية والمنظمة الهيدروغرافية الدولية بشأن المعلومات والتوقعات والتحذيرات المنسقة والموحدة المتعلقة بالأرصاد الجوية والأوقيانوغرافية. وواصلت المنظمة الهيدروغرافية الدولية وضع معايير وتوجيهات بشأن المعلومات الهيدروغرافية، ودعم التنفيذ الكامل "للملاحة الإلكترونية"، بالاشتراك مع المنظمة البحرية الدولية. وواصلت المنظمة الهيدروغرافية الدولية واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تنفيذ مشروع إعداد الخريطة العامة لقياس أعماق المحيطات ومشروع قاع البحار لعام 2030، اللذين أعلنا إدراج 14,5 مليون كيلومتر مربع من البيانات الجديدة المتعلقة بالأعماق في أحدث شبكة للخريطة.

45 - ولا تزال عمليات القرصنة والسطو المسلح على السفن تشكل تهديدا رئيسيا للأمن البحري. وعلى الرغم من حدوث انخفاض بنسبة 13,5 في المائة تقريباً في الأعمال المنفذة والمحاولات المبلَّغ عنها في جميع أنحاء العالم في عام 2019 مقارنة بعام 2018، فقد شهد النصف الأول من عام 2020 زيادة بنسبة تناهز 20 في المائة في الحوادث مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، مع زيادة في آسيا بمقدار الضعف تقريباً، وهي زيادة يمكن أن تُعزى جزئياً إلى التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19. وعلى الصعيد العالمي، كانت المناطق الأكثر تضررا من القرصنة والسطو المسلح على السفن هي غرب أفريقيا (67 حادثا)، ومضيقا مالاكا وسنغافورة (45 حادثا)، وبحر الصين الجنوبي (34 حادثا). وفي حين لم يُبلَّغ عن وقوع أي حوادث قرصنة أو سطو مسلح على سفن في المياه المحيطة بسواحل الصومال، فإن القراصنة الموجودين في الصومال ما زالوا يشكلون تهديدا محتملا للنقل البحري الدولي.

46 - ومما يثير القلق بوجه خاص استمرار المخاطر الشخصية على البحارة في عام 2019، حيث اختطف 134 شخصاً واحتُجز 59 شخصاً رهائن. وفي النصف الأول من عام 2020، اختُطف 54 شخصاً واحتُجز 23 شخصاً رهائن. ووقع ما يقرب من 90 في المائة من حوادث الاختطاف في خليج غينيا.

47 - وفي سبيل التصدي للقرصنة، تواصل التعاون الدولي، بما فيه التعاون من خلال فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، ومركز تبادل المعلومات المنشأ بموجب اتفاق التعاون الإقليمي لمكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح التي تستهدف السفن في آسيا، ومجموعة أصدقاء خليج غينيا. واتخذ مجلس الأمن القرار 2500 (2019) بشأن أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال. وواصلت المنظمة البحرية الدولية والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار عملها بشأن هذه المسألة.

48 - واستمرت الجهود لمكافحة الأنشطة الإجرامية أو غير المشروعة الأخرى في البحر، بما في ذلك الإرهاب، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، والاتجار غير المشروع بالمواد النووية والأسلحة النارية، والضرر المتعمد وغير المشروع للبيئة البحرية، والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، والأنشطة غير المشروعة في قطاع مصائد الأسماك. وظلّت مسألة تعزيز قدرة الدول على منع هذه الأنشطة والتصدي لها، بسبل منها المساعدة التقنية وغيرها من البرامج، موضع تركيز خاص. وأصدر البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في تموز/يوليه 2020 الطبعة الثالثة من منشور "الجريمة البحرية: دليل للممارسين في مجال العدالة الجنائية".

سابعا - تغير المناخ

49 - يلتقط المحيط ما تزيد نسبته على 90 في المائة من الحرارة الزائدة للنظام المناخي، وقد ارتفعت درجات حرارته دون هوادة منذ عام 1970، حيث ارتفع معدل الاحترار بأكثر من الضعف منذ عام 1993، وفقا "للتقرير الخاص عن المحيطات والغلاف الجليدي في ظل مناخ متغير"، الذي نشرته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في عام 2019. وفي الربع الأول من عام 2020، بلغت حرارة المحيطات ثاني أدفأ مستوى لها على الإطلاق. وإلى جانب كون انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن الأنشطة البشرية هي السبب الرئيسي للاحترار العالمي، فإن المحيطات تمتص أيضا تلك الانبعاثات، مما يزيد من التحمّض ويسبب إزالة الأكسجين.

50 - وأصبح متوسط مستوى سطح البحر في العالم حاليا في أعلى مستوياته منذ أن بدأت سجلات قياس الارتفاع العالية الدقة. ومع تزايد معدلات فقدان الكتلة الجليدية القارية والتمدد الحراري للمحيطات، يُتوقع أن يستمر ارتفاع مستوى سطح البحر بوتيرة متسارعة. ومن شبه المؤكد حدوث زيادات أخرى في درجات الحرارة وفي التحمّض، حيث تعتمد معدلات التغير وأبعاده على تصورات انبعاثات غازات الدفيئة مستقبلا.

51 - فالنظم الإيكولوجية الساحلية مهددة بدرجات متفاوتة من جراء احترار المحيطات، والتحمّض، وإزالة الأكسجين، وارتفاع مستوى سطح البحر، والظواهر الجوية القصوى، وكذلك الضغوط البشرية. وقد تسببت بعض تلك الآثار في فقدان ما يقرب من نصف الأراضي الرطبة الساحلية في السنوات المائة الماضية، وفي تدهور الشعاب المرجانية في جميع أنحاء العالم.

52 - كما أن احترار المحيطات وفقدان الجليد البحري والتغيرات الكيميائية الجيولوجية الحيوية تؤدي حاليا إلى تغير تكوين الأنواع ووفرتها، وتؤثر على خدمات النظم الإيكولوجية، وعلى إنتاج الكتلة الأحيائية. وقد أدى انخفاض الثروة السمكية وأرصدة المحار بسبب الاحترار العالمي والتغيرات الكيميائية الجيولوجية

الحيوية إلى انخفاض كميات المصـــيد من الأســـماك، مع ما قد يترتب على ذلك من تأثيرات على الأمن الغذائي. ويُتوقع أن يؤدي ارتفاع مســـتويات ســـطح البحر إلى تفاقم المخاطر التي تتعرض لها التجمّعات البشرية في المناطق الساحلية الواطئة. ويرتبط الاحترار والظواهر الجوية القصوى أيضا بزيادة خطر الإصابة بأمراض معينة إنسانية المنشأ ناجمة عن جراثيم الضمّات، بما في ذلك الهيضة (الكوليرا).

53 - وبخصوص علوم المحيطات، تواصلت وتوسعت الجهود الرامية إلى رصد انبعاثات غازات الدفيئة، بوسـائل منها المراقبة العالمية للغلاف الجوي، ونظام المعلومات العالمي المتكامل لغازات الاحتباس الحراري التـابعـان للمنظمـة العـالميـة للأرصـــــاد الجويـة، والفريق العـامـل المعني بـالبحوث المتكـاملـة لكربون المحيطات التابع للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية. وجمعت اللجنة بيانات جديدة ذات صـــلة بمؤشـــر الهدف 14-3-1 بشـــأن تحمُّض المحيطات، وســـتظل زيادة الفهم العلمي لمنطقة تماس المحيط والغلاف الجوي من الأولويـات، بمـا في ذلـك في ســـيـاق عقد الأمم المتحـدة لعلوم المحيطـات من أجـل التنميـة المستدامة[4]، والعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصـعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية[5].

54 - واســـتمرت أيضـــا الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة تغير المناخ. وأُحرز تقدم صـــوب بلوغ الأهداف الطموحة المتمثلة في إزالة الكربون، على ســـبيل الاســـتعجال، من قطاع النقل البحري الدولي. وأُطلق، في مؤتمر القمة للعمل المناخي لعام 2019 "تحالف الوصـــول إلى الصـــفر"، الملتزم بوجود ســـفن مجدية تجاريا عاملة في أعماق البحار وذات انبعاثات صـــفرية، وذلك بحلول عام 2030. واســـتمر العمل أيضـا على النظم الإيكولوجية للكربون الأزرق، من أجل توفير حلول مستمدة من الطبيعة للتخفيف من آثار تغير المناخ، وإزالة ثاني أكسـيد الكربون من خلال الهندســة الجيولوجية البحرية. ويبشّـر إدراج خطط إدارة النظم الإيكولوجية السـاحلية في السـياسـات الوطنية للمحيطات بتوفير فوائد لأنشـطة التّخفيف من حدة تغير المناخ والتكيّف معه، على حد سواء. ومثل بواليع الكربون الهامة، يلزم بذل المزيد من جهود الحفظ من أجل النظم الإيكولوجية البحرية من قبيل أشجار المانغروف، ومروج الأعشاب البحرية، والسبخات الملحية.

55 - وأُعلنت التزامات، منها تعهدات مالية، وأُطلقت مبادرات في مجال التكيف والقدرة على الصـــمود والوقاية من الكوارث في مؤتمر قمة العمل المناخي. واتُّخذت أيضا إجراءات لسد الفجوات المعرفية في مجال المحيطات من أجل المسـاعدة على توسـيع نطاق التكيف في إطار برنامج عمل نيروبي بشـأن تأثيرات تغير المناخ والقابلية للتأثر به والتكيف معه، المنبثق عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغير المناخ. وواصـــل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عمله في مجال التكيف وبناء القدرة على الصـــمود من أجل البنى التحتية الرئيســية للنقل الســاحلي، ولا ســيما في الدول الجزرية الصــغيرة النامية. وتتواصــل الإجراءات الرامية إلى تحسـين الاسـتجابات للكوارث الطبيعية المتصـلة بتغير المناخ، بسـبل منها نظم لإدارة المخاطر والإنذار والدعم التقني وبناء القدرات.

56 - وتم تسريع عملية تعميم المسائل المتعلقة بالصلة بين المحيطات والمناخ في أهم العمليات المتعددة الأطراف المتعلقة بـالمحيطـات وتغير المنـاخ، التي أبرزهـا التركيز على المحيطـات في الـدورة الخـامســـــة والعشـــرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغير المناخ. وطلب مؤتمر الأطراف

(4) انظر www.oceandecade.org.

(5) انظر www.un.org/regularprocess/content/second-cycle-regular-process.

إقامة حوار بشأن المحيطات وتغير المناخ، وتعزيز إجراءات التخفيف والتكيف. وسيُنظر في موضوع ارتفاع مستوى سطح البحر في الاجتماع الحادي والعشرين لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار. كما نظر في ذلك الموضوع الرؤساء المشاركون للفريق الدراسي المعني بارتفاع مستوى سطح البحر وعلاقته بالقانون الدولي، التابع للجنة القانون الدولي، في ورقة مناقشة أولى (A/CN.4/740).

ثامنا- الموازنة بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة والتنمية الاجتماعية من أجل اقتصاد مستدام قائم على المحيطات ومن أجل بناء القدرة على التكيف

57 - ظلت مسألة مواصلة الاقتصاد المستدام القائم على المحيطات (الذي يُشار إليه أحيانا باسم "الاقتصاد الأزرق") مسألة محورية في التنمية المستدامة للدول، وهي تسعى إلى تسخير إمكانات الموارد والصناعات البحرية والساحلية لكفالة النمو الاقتصادي وتوفير سبل عيش أفضل، وفي الوقت نفسه، حماية صحة المحيطات وإنتاجيتها. وفي ذلك الصدد، قُدرت القيمة السوقية للقطاع الاقتصادي العالمي القائم على المحيطات، بما في ذلك النقل البحري ومصائد الأسماك والسياحة والطاقة المتجددة، بنسبة 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي ما يعادل سابع أكبر اقتصاد في العالم.

58 - وفي حين استمرت الجهود على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي من أجل مواصلة النهوض باقتصادات مستدامة قائمة على المحيطات في جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)، بسبل من بينها تطوير تكنولوجيات مبتكرة ووضع أنظمة واستراتيجيات مالية مبتكرة، فقد أثّرت جائحة كوفيد-19 تأثيرا كبيرا على ذلك التقدم، مما أكّد أهمية بناء القدرة على الصمود في الاقتصادات القائمة على الإدارة المستدامة للمحيطات، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

59 - وكان لجائحة كوفيد-19 أيضا تأثير كبير على تنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك الأهداف والغايات المتصلة بالمحيطات. وقد أُقرَّ في مؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة المنعقد في أيلول/سبتمبر 2019 بأن العالم لا يسير على طريق الوفاء بتعهداته. وأطلق الأمين العام لاحقا عقدا من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة، وحثّ جميع الجهات الفاعلة على زيادة وتيرة جهود التنفيذ ونطاقها زيادة كبيرة. ومن بين الأهداف الأربعة المتصلة بالمحيطات التي يحين أجل استحقاقها في عام 2020، بدا أن هدفا واحدا فقط، يتعلق بتغطية المناطق المحمية (الهدف 14-5)، هو الذي أصبح في المتناول. وأُبلغ أيضا عن عدم إحراز تقدم كاف في تحقيق أهداف أخرى. وعلى سبيل المثال، في حين أُحرز تقدم كبير نحو تحقيق الهدف 18 من أهداف آيتشي من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، فمن غير المحتمل أن يتم تحقيق جميع جوانب ذلك الهدف.

60 - وسيكون من الضروري جدا اتخاذ إجراءات معجلة بشأن جميع الأهداف للنهوض بالاقتصادات القائمة على الإدارة المستدامة للمحيطات، وزيادة المعرفة العلمية بالمحيطات وفهمها، وتعزيز علوم وتكنولوجيا البحار، ودعم حفظ الموارد البحرية الحية واستغلالها على نحو مستدام، وكذلك حماية وصون البيئة البحرية وحفظ التنوع البيولوجي البحري واستغلاله على نحو مستدام. وسيكون من الضروري التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي والصعيد الشامل لعدة قطاعات لتحقيق الهدف 14، بما في ذلك في سياق تنفيذ عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، ووضع إطار التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

61 - وستواصل الاقتصادات القائمة على الإدارة المستدامة للمحيطات الاضطلاع بدور حاسم في التعافي من آثار جائحة كوفيد-19. وتوفر القطاعات البحرية روابط للخدمات الأساسية والاحتياجات الأساسية، من قبيل اللوازم الطبية والأمن الغذائي والطاقي. وسلط استخدام الأحياء الدقيقة من أعماق البحار في حافظات الاختبارات الطبية الضوء على إمكانات المحيطات فيما يتعلق بصحة الإنسان، وكذلك الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتنوع البيولوجي البحري، وسلامة النظم الإيكولوجية، من أجل رفاه الإنسان على المدى الطويل. وفي الوقت نفسه، أتاح التحفيز الاقتصادي وجهود الإنعاش فرصة للتعافي بشكل أفضل، مع التركيز على الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل التنمية المستدامة، وعن طريق تنفيذ أطر فعالة لحوكمة المحيطات، وإدماج نهج قائمة على النظم الإيكولوجية، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وتخطيط الحيز البحري، وتعميم حفظ التنوع البيولوجي.

ألف - زيادة المعرفة بعلوم وتكنولوجيا البحار وفهمها والنهوض بها

62 - من أجل تحسين فهم المحيطات واستنباط حلول لمعالجة التحديات المتعلقة بالمحيطات، لا بد من بذل مزيد من الجهود على جميع المستويات لزيادة أنشطة البحث العلمي البحري وفقا للاتفاقية، وتشجيع وتعزيز أنشطة بناء القدرات ذات الصلة، بسبل منها النقل الطوعي للتكنولوجيا.

63 - وقد أسهمت أوجه التقدم المحرز في مجال البحث العلمي البحري وفي قدرات البحث لدى الدول، بما في ذلك في مجال الرصد وإنتاج البيانات وتدفق المعلومات، في زيادة المعرفة العلمية بالموارد البحرية الحية، والمنطقة، ومنطقة تماس المحيط والغلاف الجوي، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالأرصاد الجوية، والتغيرات في الجليد البحري، وتحمّض المحيطات، والنشاط الإشعاعي البحري، وقياس الأعماق، والتأثيرات البشرية على النظم الإيكولوجية البحرية والتنوع البيولوجي. وهي تسهم أيضا في تحسين توفير التنبؤات المتعلقة بالمحيطات وما يتصل بها من خدمات.

64 - وكان مؤتمر رصد المحيطات لعام 2019 (OceanObs'19) معلما رئيسيا في تطوير النظام العالمي لرصد المحيطات في المستقبل. ونُشرت أيضا خريطة طريق لدعم تنفيذ استراتيجية النظام العالمي لرصد المحيطات لعام 2030. وبدأ تنفيذ مشروع "InfoHub" المتعلق بالمحيطات، الذي سيسهم في نقل التكنولوجيا البحرية من خلال آلية لتبادل المعلومات، وأحرز تقدم في وضع فهرس لمصادر نظام البيانات والمعلومات المتعلقة بالمحيطات.

65 - وأُحرز تقدم كبير في وضع منهجية المؤشرين 14-3-1 و 14-أ-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وشملت آليات الإبلاغ بشأن المؤشرات البوابة الإلكترونية المنشأة حديثا لبيانات تحمّض المحيطات، والطبعة الثانية من "التقرير العالمي الثاني لعلوم المحيطات"، الذي أوشك على الانتهاء. واتُّخذت إجراءات للمضي قدما في وضع مؤشر لفرط المغذيات الساحلية في إطار المؤشر 14-1-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. واستمرت كذلك الجهود الرامية إلى التصدي لأعمال التخريب التي تستهدف عوامات جمع البيانات المتعلقة بالمحيطات.

66 - ولا تزال ثغرات كبيرة تعتور المعارف والقدرات بسبب التحديات الناجمة عن عدم كفاية الحوار بين العلم والسياسات، وعن الافتقار إلى البيانات والحاجة إلى الإنتاج المشترك للمعارف، وإلى التمويل المستدام، والتنفيذ المتسق للنظام القانوني الوارد في الاتفاقية. وكان لجائحة كوفيد-19 تأثير هام، حيث تسبب في إلغاء أنشطة البحث أو تأجيلها، وفي انخفاض تدفق البيانات، وتخفيضات محتملة في التمويل. وقد تجري

اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية تقييما تكميليا للطبعة الثانية من *التقرير العالمي لعلوم المحيطات* من أجل تقييم الآثار القصـــيرة الأجل لكوفيد-19على علوم المحيطات، وتقييما أوفى للآثار الطويلة الأجل في الطبعة الثالثة من ذلك التقرير.

67 - ومستقبلا، سيوفر عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة إطار عمل لعقد اجتماعات من أجل مواجهة التحديات، وتعزيز علوم وتكنولوجيا البحار في إطار رؤية "العلم الذي نحتاجه للمحيط الذي نريده". وستُقدَّم خطة تنفيذ العقد، التي أعدت بمشاركة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة، بســبل من بينها شــبكة الأمم المتحدة للمحيطات، إلى الجمعية العامة في دورتها الخامســة والســبعين. كما أن مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2020 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المســتدامة، الذي أُرجئ بسبب جائحة كوفيد-19، سيتيح الفرصة لزيادة الإجراءات الرامية إلى تعزيز علوم وتكنولوجيا البحار، وفقا لموضوع المؤتمر.

68 - وسيوفر العقد لشتى الجهات صاحبة المصلحة فرصة الاشتراك في تصميم وتنفيذ البحوث الموجهة نحو إيجاد حلول، واللازمة لضمان كفاءة أداء المحيطات لوظائفها، وذلك دعما لخطة عام 2030. وسيُيسِّر العقد كذلك التطوير المشترك للخدمات والأدوات لصالح صانعي القرار، وواضعي السياسات، والمبتكرين، والمديرين على جميع المستويات، وسيحفز الابتكار، وزيادة إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا، بما في ذلك قواعد البيانات والمعارف. وتشمل خطة التنفيذ نواتج متوقعة، وسلسلة من التحديات لتوحيد الجهات الشريكة حول أولويات آنية، وسلسلة من الغايات لتأطير الإجراءات، وفي نفس الوقت تعزيز نشوء شبكة واسعة النطاق لإشراك الجهات صاحبة المصلحة.

69 - وبُذلت جهود على جميع المستويات من أجل تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات، بسبل منها إجراء تقييمات. وفي إطار الجهود العالمية الرئيســية في ذلك الصــدد، كانت العملية المنتظمة في طور استكمال تقييمها العالمي الثاني للمحيطات، الذي اجتاز استعراض الجهات النظيرة والاستعراض من جانب الدول، وسيُنجز لكي ينظر فيه الفريق العامل المخصــص الجامع. وبعد بدء الدورة الثالثة (2021-2025) للعملية المنتظمة، وُضع مشروع لبرنامج العمل وما يلزمه من موارد، مع الأخذ بالدروس المستفادة من الدورة الثانية واستنادا إلى النتائج والعناصــر المحتملة للدورة الثالثة، وأقره الفريق العامل المخصــص في اجتماعه الثاني عشر. وسينظر الفريق العامل المخصص في ذلك المشروع.

باء - حفظ الموارد البحرية الحية واستغلالها على نحو مستدام

70 - بلغ إجمالي إنتاج مصائد الأسماك في العالم أعلى مستوى يسجَّل على الإطلاق في عام 2018، حيث كانت الزيادة في معظمها ناتجة عن مصائد الأسماك البحرية. وانخفضت نسبة الأرصدة السمكية التي لا تزال ضمن مستويات مستدامة بيولوجيا من 90 في المائة في عام 1974 إلى 65,8 في عام 2017. وعلى الرغم من أن ما نسبته 78,7 في المائة من جميع عمليات تفريغ المصيد من مصائد الأسماك البحرية كان مصدره أرصدة مستدامة بيولوجيا، فإن التقدم المتفاوت في إدارة مصائد الأسماك يبرز الحاجة الملحة إلى مزيد من التدابير.

71 - وســاعدت الإجراءات المتخذة على الصــعد العالمي والإقليمي والوطني على تعزيز حفظ الموارد البحرية الحية واستغلالها على نحو مستدام. واضطلعت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بأنشطة لبناء القدرات وغير ذلك، ومنها أنشطة تتعلق بمواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقية، وتطبيق صكوك منظمة

الأغذية والزراعة، ومصائد الأسماك التجارية الصغيرة النطاق، والمسائل الجنسانية ومصائد الأسماك، وإحصاءات مصائد الأسماك، وسلامة سفن الصيد في البحر، وتعزيز ظروف العمل اللائقة، وكذلك عملية الإبلاغ في ضوء أهداف وغايات خطة عام 2030.

72 - ومن أجل تحسين سلامة سفن الصيد والمساعدة في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وقّعت 48 دولة على إعلان توريمولينوس بشأن اتفاق كيب تاون لعام 2012. وأُوصيَ أيضا بتوجيهات لمساعدة السلطات المختصة على تنفيذ الاتفاق.

73 - وكانت لجائحة كوفيد-19 تأثيرات متفاوتة على حفظ الموارد البحرية الحية واستغلالها على نحو مستدام فيما بين المناطق والبلدان، وشمل ذلك إلغاء أو تأجيل اجتماعات وأنشطة متصلة بمصائد الأسماك. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لعقد اجتماعات عن بُعد، فإن هذه الانقطاعات قد تكون لها عواقب سلبية على حفظ وإدارة العديد من الأرصدة السمكية على الصعيد العالمي، منها عواقب على الرصد والمراقبة والإشراف، والبحوث المتعلقة بمصائد الأسماك، وكذلك التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية.

74 - وفي حين أبلغ بعض المناطق عن زيادة في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، شهدت مناطق أخرى انخفاضا في الطلب على منتجات مصائد الأسماك بسبب تراجع السياحة. ولا يزال الوضع في تطور مستمر. وسيتطلب الأمر مزيدا من التقييمات على الصعيدين الإقليمي والقُطري لفهم التأثير الكامل لجائحة كوفيد-19 على مصائد الأسماك والاستزراع المائي.

جيم - حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها وحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام

75 - بالنظر إلى أن الأنشطة البرية تمثل نحو 80 في المائة من مصادر التلوث البحري، استمر التعاون في منع هذا التلوث والحد منه ومكافحته، ولا سيما الحطام البحري والبلاستيك والجزيئات البلاستيكية، بطرق منها تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية. ودخلت التعديلات التي اعتمدت على اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود حيز النفاذ، مع توضيح نطاق النفايات البلاستيكية المشمولة بالاتفاقية. وجرى أيضا إطلاق شراكة اتفاقية بازل بشأن النفايات البلاستيكية. وفي حين أن المبادرات على الصعيد العالمي ما زالت تعالج مسألة الحطام البحري والبلاستيك والجزيئات البلاستيكية، يتعين بذل جهود إضافية، بما في ذلك للتصدي لآثار جائحة كوفيد-19.

76 - وبُذلت جهود خاصة لمعالجة تلوث المغذيات الذي يسبب فرط المغذيات وانتشار المناطق الميتة الناقصة التأكسج وتكاثر الطحالب الضارة. وأُطلقت حملة الأمم المتحدة العالمية بشأن الإدارة المستدامة للنيتروجين، إلى جانب اعتماد إعلان كولومبو بشأن الإدارة المستدامة للنيتروجين، اللذين وفرا خريطة طريق للعمل بشأن الإدارة المستدامة للنيتروجين، بما في ذلك الرغبة في خفض نفايات النيتروجين إلى النصف بحلول عام 2030.

77 - واتخذت أيضا تدابير لمنع التلوث بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة، بما في ذلك الزئبق والمواد المشعة، وخفضه والسيطرة عليه. ودخل التعديل المتعلق بالحظر على اتفاقية بازل حيز النفاذ في 5 كانون الأول/ديسمبر 2019، وهو ينص على حظر نقل النفايات الخطرة عبر الحدود من الأطراف الواردة في المرفق السابع للاتفاقية.

78 - واستمر أيضا التعاون في مواجهة الضغوط التي تتعرض لها البيئة البحرية والتنوع البيولوجي البحري من النقل البحري، بما في ذلك ما يتعلق بإلقاء النفايات وإدارتها، وإعادة التدوير المستدام للسفن، وتلوث الهواء من السفن، وإدارة مياه الصابورة، والحشف الإحيائي.

79 - وقد اتخذت تدابير على المستوى الحكومي الدولي لمعالجة آثار الأنشطة الأخرى على البيئة البحرية، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالنفط والغاز في عرض البحر وتنمية الطاقة البحرية المتجددة، فضلا عن الأخطار المحددة التي تحيق بها من الانسكابات النفطية والأنواع الدخيلة المغيرة والضجيج تحت الماء والتلوث بالضوء الاصطناعي واصطدام السفن والصيد العرضي والذخائر الغارقة.

80 - وواصلت السلطة وضع مدونة التعدين للمنطقة، وأحرز تقدم أيضا في تنفيذ الخطط الإقليمية لإدارة البيئة وتوحيد معاييرها. ويجري استعراض بيان للأثر البيئي يتعلق بالتجارب التقنية المقترحة لنموذج أولي لجهاز لجمع العقيدات، المقرر إجراؤها في عام 2021.

81 - وفيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام، بما في ذلك في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بُذلت جهود لتحديد العناصر المتصلة بالمحيطات التي يمكن الاسترشاد بها في المفاوضات بشأن وضع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وركزت الإجراءات أيضا على الأنواع البحرية المهاجرة، والشعاب المرجانية، وأشجار المانغروف، والأعشاب البحرية، ومناطق المياه الباردة، والنظم الإيكولوجية في أعماق البحار، فضلا عن إصلاح النظام الإيكولوجي البحري، بغية الاسترشاد بها في عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية.

82 - واتخذ مؤتمر الأطراف في اتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية عددا من القرارات والمقررات ذات الصلة بشأن المسائل البحرية في اجتماعه الثالث عشر، وشمل ذلك تعزيز التدابير الرامية إلى حماية الأنواع الغضروفية من الحيوانات البحرية المهاجرة من العمليات التي تشكل تهديدات، مثل فقدان الموائل وتدميرها ومصائد الأسماك غير المستدامة. واعتمدت أيضا مبادئ توجيهية بشأن تلوث الضوء الاصطناعي وتدابير لحماية السلاحف البحرية وثعابين البحر. وأُضيفت عدة أنواع بحرية إلى التذييلين الأول والثاني من الاتفاقية.

83 - واستمر العمل على دعم تطبيق النهُج المتكاملة والشاملة لعدة قطاعات لمواجهة الآثار التراكمية للأنشطة البشرية على النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية، بما في ذلك الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتخطيط الحيز البحري ونُهُج النظام الإيكولوجي.

84 - ولا يزال تحديد وتطبيق الأدوات الإدارية القائمة على أساس المناطق، بما في ذلك تعيين المناطق البحرية المحمية، يحظيان باهتمام مركز. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، كانت المناطق المحمية تغطي 17 في المائة من المناطق البحرية الخاضعة للولاية الوطنية، مما يمثل أكثر من ضعف نطاقها منذ عام 2010. ولا تغطي المناطق المحمية سوى 7,4 في المائة من محيطات العالم. فالعديد من مناطق التنوع البيولوجي البحرية الرئيسية لا تتوفر لها سوى تغطية جزئية من المناطق المحمية أو لا تتوفر لها هذه التغطية. وواجهت أيضا بعض المناطق البحرية المحمية تحديات في التنفيذ بعد إدراجها في القائمة.

تاسعا - تعزيز التنفيذ من خلال نُهج متكاملة وشاملة لعدة لقطاعات

85 - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، سلطت جائحة كوفيد-19 والمخاطر المرتبطة بها وآثارها المحتملة الطويلة الأجل الضوء على الحاجة الملحة إلى إعطاء الأولوية للشراكات الشاملة لعدة قطاعات، وتحديد السبل على الصعد العالمي والإقليمي والوطني لتبادل المعلومات، ووضع استراتيجيات قابلة للتكيف في إدارة المحيطات، وتعزيز النُهج المتعددة أصحاب المصلحة، والعمل المنسق في التعامل مع المسائل المتعلقة بالمحيطات.

ألف - تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين

86 - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تحقق عدد من الإنجازات الهامة ذات الصلة بالتعاون والتنسيق الدوليين بشأن القضايا المتعلقة بالمحيطات، منها اعتماد الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، والإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عقد تحت رعاية الجمعية العامة.

87 - وعلى الرغم من تأجيل أو إلغاء الأحداث والاجتماعات المتعددة الأطراف المتصلة بالمحيطات بسبب جائحة كوفيد-19، فقد استمر إحراز تقدم في هذا الصدد، حيث قامت الدول والمنظمات الحكومية الدولية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بتسخير إمكانات التكنولوجيا، وإيجاد حلول مبتكرة لحالات الطوارئ، وتعزيز التعاون المتعدد القطاعات، بما في ذلك في أشكال الاتصال عبر الإنترنت.

88 - وأتاح الاحتفال الأول من نوعه على الإنترنت باليوم العالمي للمحيطات، الذي عقد في عام 2020[6]، والاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأعمال المستدامة للمحيطات، الذي نظمه الاتفاق العالمي للأمم المتحدة على الإنترنت، فرصا للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين. وشدد المشاركون على أن النُهج القطاعية المجزأة غير مجهزة لمواجهة التحديات المتعلقة بالمحيطات.

89 - وجرى تسليط الضوء على الحاجة إلى زيادة الطموح وضمان العمل المستمر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي ركز على العمل المعجل والمسارات التحويلية، فضلا عن تنفيذ عقد العمل وتحقيق التنمية المستدامة.

90 - وعقدت شبكة الأمم المتحدة للمحيطات مداولات عن بعد لتعزيز التنسيق والاتساق والفعالية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المختصة والسلطة الدولية لقاع البحار. وسلط أعضاء الشبكة الضوء على أنشطة من قبيل الاجتماعات وحلقات العمل ودورات التدريب، التي انتقل بعضها إلى المنصات الإلكترونية. ومن خلال فريق الاتصال المعني بعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، ساهم أعضاء الشبكة في وضع خطة التنفيذ.

91 - وواصل أعضاء الشبكة تنفيذ الالتزامات الطوعية التي تعهدوا بها في مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة لعام 2017، بطرق منها تنظيم حدث جانبي في الدورة

(6) انظر www.unworldoceansday.org/2020.

الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، من أجل التوعية بالأطر التنظيمية والسياساتية والأنشطة ذات الصلة. وفي إطار أنشطة المتابعة الأخرى، عقدت اتفاقية التنوع البيولوجي، بصفتها منسقا لمجتمعات العمل من أجل المحيطات بشأن إدارة النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية، وبالتعاون مع مجتمعات العمل من أجل المحيطات بشأن أشجار المانغروف والشعاب المرجانية، اجتماعا للنهوض بالإجراءات المتعلقة بالمحيطات نحو تحقيق الهدف 14، مع التركيز على تعزيز أوجه التآزر بين النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية، وأشجار المانغروف والشعاب المرجانية.

92 - وبالإضافة إلى تعاون المنظمات من خلال شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، فقد أبلغت بشكل منفصل عن أنشطتها على الصعد العالمي والإقليمي والوطني لتعزيز التعاون والتنسيق الشامل لعدة قطاعات فيما يتعلق بقضايا السواحل والمحيطات. وواصل برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة توفير إطار للجهود الإقليمية الجارية لحفظ النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية وإدارتها على نحو مستدام. وقد مهد الإصلاح التنظيمي الذي أجري مؤخرا في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الطريق إلى تعاون أوثق بشأن قضايا المحيطات. وأسفرت إعادة هيكلة شراكتها مع اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات بشأن رصد المحيطات عن إنشاء المجلس التعاوني المشترك بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات. ووردت أيضا تقارير عن مبادرات تعاونية في مجالات عديدة منها مصائد الأسماك، والضجيج تحت الماء، والجوانب المتصلة بالتجارة في الهدف 14، وتكنولوجيات الفضاء، والبلاستيك والجزئيات البلاستيكية البحرية، والطاقة المتجددة، وإدارة الكوارث، والبعد الإنساني.

باء - بناء قدرات الدول على تفعيل الإطار القانوني والسياساتي للمحيطات والبحار

93 - اضطلعت منظمات حكومية دولية كثيرة بمبادرات لبناء القدرات من أجل مساعدة الدول النامية في إدارة أنشطة وموارد وحيز المحيطات بطريقة مستدامة، بما في ذلك من خلال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والصكوك ذات الصلة. وفي حين تأثر العديد من الأنشطة بجائحة كوفيد-19، فقد أظهرت الجائحة أيضا الأهمية الأساسية للقدرات، بما في ذلك القدرة على التعافي وما بعده، في بناء القدرة على الصمود.

94 - وقدمت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار المعلومات والمشورة والمساعدة إلى الدول والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة من خلال برامجها لبناء القدرات، بما في ذلك مشاريع المساعدة التقنية والزمالات والمشاركة في المؤتمرات والاجتماعات وحلقات العمل والمناسبات التدريبية[7]. وفي سياق جائحة كوفيد-19، قامت الشعبة بتكييف أنشطتها في مجال بناء القدرات لضمان مواصلة تقديم المساعدة الفعالة والقائمة على الاحتياجات إلى الدول الأعضاء، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

(7) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر Division for Ocean Affairs and the Law of the Sea list of activities from 1 September 2019 to 31 August 2020، متاح على الرابط التالي: www.un.org/Depts/los/general_assembly/general_assembly_reports.htm.

95 - وقامت الشعبة بإدارة تسعة من صناديق التبرعات الاستئمانية لمساعدة الدول النامية على تنفيذ الاتفاقية والاتفاقات المتعلقة بتنفيذها، والمشاركة في الاجتماعات والعمليات الحكومية الدولية المتصلة بالمحيطات، وتسوية المنازعات عن طريق المحكمة[8].

المساعدة التقنية المقدمة إلى الدول

96 - نفذت الشعبة، بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مشروعا ممولا من حساب الأمم المتحدة للتنمية، من أجل مساعدة بربادوس وبليز وكوستاريكا في وضع استراتيجيات تجارية واستراتيجيات متعلقة باقتصاد المحيطات تقوم على الأدلة وتعتمد على سياسات متسقة، وفي تحقيق منافع اقتصادية من الاستخدام المستدام للموارد البحرية. وتم تكييف أنشطة المشاريع لمساعدة البلدان المستفيدة على الاستجابة لآثار جائحة كوفيد-19، مما يسهل انتعاش سلاسل القيمة القائمة على المحيطات، ويعزز أطر إدارة المحيطات، ويطور القدرة على الصمود في وجه الاضطرابات في المستقبل.

97 - وقدمت الشعبة المساعدة إلى الصومال من خلال مشروع يموله الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تتصدى للقرصنة قبالة سواحل الصومال، مما عزز قدرة الصومال على تلبية احتياجاته من القدرات من أجل التنمية المستدامة لقطاعاته البحرية وموارده البحرية. وأدت القيود المفروضة على السفر إلى تأخير إنجاز الأنشطة المقررة؛ ومع ذلك، سيتم تنفيذ عناصر من الأنشطة عبر الإنترنت.

98 - وبدأت الشعبة في تنفيذ مشروع تموله الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي لمساعدة بلدان مختارة في تنفيذ الاتفاقية والاتفاقات المتعلقة بتنفيذها، وتعزيز اقتصادات المحيطات المعززة والمستدامة والشاملة للجميع، بطرق منها مراعاة القيود التي تفرضها جائحة كوفيد-19. وسيهدف مشروع ثان، يمول من مشروع قائم بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة العامة للدراسات الاستقصائية في المملكة العربية السعودية، إلى بناء قدرات اللجنة المعنية بشؤون المحيطات وقانون البحار، مع التركيز على الحدود البحرية.

الزمالات

99 - منذ عام 2004، تم منح 165 جائزة من جوائز الزمالة الاستراتيجية الخاصة في مجال شؤون المحيطات وقانون البحار المشتركة بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون اليابانية إلى مواطنين من 78 بلدا، من بينها 11 جائزة في عام 2020. وعقد اجتماع للخريجين بالتوازي مع قمة العمل المناخي، التي عقدت في أيلول/سبتمبر 2019. وفي إطار البرنامج المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون المتعلق بالمحيطات المستدامة، تم منح 13 زمالة من زمالات الاحتياجات الحرجة منذ عام 2018، بما في ذلك إلى خمسة أفراد في عام 2020، وتم منح ثلاث زمالات استراتيجية في الفترة الممتدة بين عامي 2015 و 2017. وتم منح خمس وثلاثين زمالة مواضيعية منذ عام 2018، بما في ذلك 12 زمالة في عام 2020. وتم توفير تدريب يتعلق بالمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانونا في إطار الاتفاقية بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، لفائدة 21 من ممثلي الدول في كانون الأول/ديسمبر 2019، و 21 من ممثلي الدول في آذار/مارس 2020. ومنذ عام

(8) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر "Status of voluntary trust funds administered by the Division for Ocean Affairs and the Law of the Sea (1 August 2019–31 July 2020)"، متاح على الرابط التالي: www.un.org/Depts/los/general_assembly/general_assembly_reports.htm.

1986، مُنحت 35 زمالة من زمالات هاملتون شـــيرلي أميراســـينغ التذكارية في مجال قانون البحار، بما في ذلك زمالة واحدة في عام 2020.

100 - وعلى الرغم من منح جوائز الزمالة المشـتركة بين الأمم المتحدة ومؤسـسـة نيبون، وزمالة هاملتون شـيرلي أميراسـينغ لعام 2020، تعطل تنفيذ برامج الزمالات بسـبب جائحة كوفيد-19 والقيود المرتبطة بها المفروضـة على السـفر على نطاق واسـع. وتأجلت جميع البرامج التي تتطلب حضـورا شـخصـيا، بما فيها البرامج المتعلقة بالزمالة المشـتركة بين الأمم المتحدة ومؤسـسـة نيبون، وزمالات هاملتون شـيرلي أميراسـينغ، وزمالات الاحتياجات الحرجة، والزمالات المواضـــيعية، حتى عام 2021. وتأجل أيضـــا اجتماع خريجي الزمالة المشتركة بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون الذي كان من المقرر أن يتزامن مع مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المســتدامة لعام 2020. وقد وضـــعت الشـــعبة برنامجا غنيا من الدورات التدريبية على الإنترنت، مفتوحا لجميع الخريجين والزملاء، ونفذته تحت رعاية البرامج المشـتركة بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون في عام 2020. وفتح أيضا باب المشاركة في عدد من الأنشطة أمام جمهور أوسع من المهنيين العاملين في مجال المحيطات.

عاشرا - الاستنتاجات

101 - كان لـجائحة كوفيد-19 تأثير شديد على القطاعات الاقتصادية القائمة على المحيطات. وقد تؤدي الضـغوط الإضـافية الناجمة عن ذلك على الأنواع البحرية، والتعطيلات في الإدارة وجمع البيانات، والزيادات في النفايات، إلى تفاقم الآثار السلبية على الصحة والبيئة.

102 - وبالنســبة للأشــخاص الذين يعتمدون على المحيطات ومواردها، أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم مواطن الضـــعف الموجودة من قبل وجلبت مصـــاعب جديدة، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي، ومخاطر الصحة والسلامة الشخصية، والبطالة، والاضطراب الاجتماعي والاقتصادي على نطاق أوسع. وكانت آثار جائحة كوفيد-19 وتدابير الاستجابة ذات الصلة شديدة بوجه خاص على الملاحين، والأشخاص المهاجرين عن طريق البحر، وكثيرون منهم يعانون بالفعل أوضاعا خطيرة للغاية، ولا سيما النساء والفتيات.

103 - وأتاحت الحاجة إلى التصـدي لجائحة كوفيد-19 للمجتمع الدولي فرصـة لإعادة البناء بطريقة أكثر استدامة وقابلية للصمود. وينبغي أن تلبي الاستجابة الاحتياجات الملحة، ولكن ينبغي أيضا أن تبشر بمرحلة انتقالية نحو مسـتقبل شـامل ومسـتدام يكون محوره الإنسـان ويراعى فيه المنظور الجنسـاني. ويتيح تعزيز الاقتصادات المستدامة القائمة على المحيطات فرصا كبيرة للنهوض بالتنمية المستدامة للدول، ولا سيما لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالاقتران مع تنفيذ خطة عام 2030.

104 - وتعكس الاتفاقية أبعاد التنمية المســـتدامة الثلاثة عن طريق إقامة توازن دقيق بين الاســـتخدام المنصـــف والفعال لموارد المحيطات، وحفظ الموارد البحرية الحية، وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها. وسيكون تنفيذها الكامل والفعال، إلى جانب تنفيذ الصكوك القانونية والسياساتية الأخرى المتعلقة بالمحيطات، أمرا حاسـما، وسـيكون له دور رئيسـي في الجهود الأوسـع نطاقا الرامية إلى كفالة حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها المستدام، وتحقيق مستقبل مستدام للجميع.

105 - وسـيكون اسـتمرار تعزيز التعاون والتنسـيق الدوليين أمرا حيويا أيضـا، لا سـيما في مسـاعدة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمعات المحلية الساحلية على إعادة البناء والتعافي من آثار

جائحة كوفيد-19. ويتعين البناء على التقدم المحرز في تنفيذ مسار ساموا، بما في ذلك في سياق عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة. كما أن تعزيز مبادرات بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا البحرية، سيشكلان أمرين أساسيين في جهود التعافي وبناء القدرة على الصمود، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الدول والمجتمعات المحلية النامية الساحلية المنخفضة.

106 - وسيظل من الضروري اتباع نهج منسق ومتكامل إزاء جميع المسائل المتصلة بالمحيطات، يعالج تدهور صحة المحيطات. ويلزم الآن، أكثر من أي وقت مضى، اتخاذ إجراءات عاجلة. فقد أبرزت الجائحة الحاجة إلى استكشاف حلول إبداعية وابتكارية تتيح كامل إمكانات العمل التعاوني المتعدد القطاعات لتحسين إدارة المحيطات وإنشاء الأطر الإدارية اللازمة للتنمية المستدامة للمحيطات ومواردها.

107 - وقد أبرزت الآثار المدمرة الفعلية والمتوقعة للاحترار العالمي، وتحمض المحيطات، وتناقص كمية الأكسجين، وارتفاع مستوى سطح البحر، والظواهر الجوية القاسية، التي تعاني منها المجتمعات المحلية الساحلية والنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية، والتي وردت *في التقرير الخاص عن المحيطات والغلاف الجليدي في ظل مناخ متغير*، الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عام 2019، الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه. ويتطلب حجم هذا التهديد وطابعه الفوري أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات موسعة ومتواصلة إلى حد كبير، بما في ذلك في سياق التعافي من آثار جائحة كوفيد-19.

108 - وبالرغم من اتخاذ مجموعة واسعة من الإجراءات على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، لا تزال تمس الحاجة إلى بذل جهود عاجلة لمعالجة الضغوط المتعددة والمتراكمة على البيئة البحرية والتنوع البيولوجي البحري، بطرق منها تعزيز الأطر التنظيمية، وتنفيذ الالتزامات والتعهدات القائمة، وتعزيز التعاون الشامل لعدة قطاعات.

109 - ويجب تسخير جميع الموارد المتاحة لاستعادة وحماية صحة المحيطات وقدرتها على الصمود وإنتاجيتها. ويدل الانخفاض المستمر في النسبة المئوية للأرصدة السمكية التي يتم صيدها على نحو مستدام في العالم، من جملة تحديات أخرى، على الحاجة إلى بذل جهود متضافرة، بما في ذلك لتعزيز إدارة مصائد الأسماك، واستعادة الأرصدة المستنفدة، ومكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، إذا أريد تحقيق هدف القضاء على الإفراط في صيد الأسماك.

110 - ومن أجل دعم التعافي والجهود المبذولة لتحقيق اقتصاد قائم على الإدارة المستدامة للمحيطات، يجب على المجتمع الدولي أن يعزز الإجراءات الرامية إلى تعزيز علوم وتكنولوجيا البحار وتقوية التفاعل بين العلوم والسياسات العامة، بما في ذلك من خلال عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة والدورة الثالثة من العملية المنتظمة.